نمذجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980- 2014

أد. موسى رحماني
جامعة محمد خيضر – بسكرة / الجزائر
drmoussar@yahoo.fr

أ. حنان بقاط
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي / الجزائر
B_hanane_2005@yahoo.fr

Modeling record rates of unemployment in Algeria

2014. An Empirical study for the period 1980

Moussa Rahmani& Hanane Beggat

University of Mouhamed khaydar /biskra– Algeria & University of Echahid Hamma Lakhdar / Eloued – Algeria

Received:06 Mar 2016 *Accepted: 30 May 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص :

كانت ولا تزال البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر حيث شهد الاقتصاد الجزائري معدلات بطالة مرتفعة على مر العقود الثلاثة الماضية تراوح معدلها من 8.7 ٪ إلى 29.49 ٪، و لقد استحوذ الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 70 ٪ و منهم 75 هم طالبي منصب عمل لأول مرة ولهذا أصبح حل مشكلة البطالة من اكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: بطالة، سوق العمل، عرض العمل، طلب على العمل

رموز jel: C01,E24

Abstract:

The Unemployment is considered the most prominent economic and social problems plaguing in Algeria, Where the Algerian economy is witnessing high rates of unemployment over the past of three decades, the rate ranged from 8.7 % to 29.49 %.

And they has acquired a young people under the age of 30 years about 70 % to 75 % of them are asylum jobs for the first time For this solution to unemployment it became one of the biggest development challenges faced by Algeria problem.

Key Words : *The unemployment, labor market, labor supply ,demand labor demand*

(JEL) Classification : C01,E24

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة من القضايا الملحة و الحاسمة و الخطيرة التي لا تقبل بأي حال من الأحوال التأجيل أو التأخير وهذا لما لها من أبعاد سلبية كبيرة على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و حتى السياسي .

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من مشكلة البطالة، حيث باتت هذه الأخيرة من أهم المشاكل وأخطرها التي يواجهها الاقتصاد الجزائري فبالرغم من تحقيق الانتعاش و النمو الاقتصادي تتفاقم هذه المشكلة من سنة لأخرى لتكون ظاهرة البطالة مشكلة هيكلية في الاقتصاد. و لهذا صار حل هذه المشكلة اليوم من اكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر ،لكونها تتركز خاصة بين الشباب و الباحثين عن العمل لأول مرة و هذا ما قد يترتب عليه من تداعيات اجتماعية بالإضافة إلى أن قوة العمل تنمو بوتيرة سريعة و لهذا يتطلب و ضع حلول سريعة و ناجعة لمشكلة البطالة.

وحتى نتمكن من دراسة هذه المشكلة ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هي المتغيرات الاقتصادية الكمية التي تؤثر على مستوى معدلات البطالة في الجزائر ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقسمه إلى عدة تساؤلات فرعية وهي: فسوف نحاول في هذه الدراسة الإجابة

- هل تتفق النظريات الاقتصادية حول تفسير موحد لأسباب مشكلة البطالة ؟
- ما هو واقع مشكلة البطالة في الجزائر ؟

على ضوء هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية:

- يختلف تفسير ظاهرة البطالة و آلية معالجتها باختلاف واقع منشئ النظرية الاقتصادية.
- إن ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر يعود إلى تراكم اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري منذ عقود سابقة.

وللإجابة على هذه التساؤلات تطرقنا الى النقاط التالية:

أولا. الإطار النظري للبطالة:

1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الإجباري –أو الاختياري في بعض الأحيان- لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة و رغبتها في العمل والإنتاج. كما تعرف بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة.[1]

1.1 **البطالة بمفهوم مكتب العمل الدولي:** يعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل[2].

1. 2 **البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات:**

يكون الشخص بطالا إذا كان في سن يسمح له بالعمل بين سنة 15 و 64 سنة ،لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي أي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق، أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب عمل و أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهل [3].

2. **معدل البطالة:**

يعتر هذا المعدل من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الهامة لهذا تعمل حكومات الدول المتخلفة على قياس معدل البطالة فيها عن طريق نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى إجمالي عدد أفراد القوة العاملة فيها وذلك في لحظة زمنية معينة وعلى ذلك يمكن القول أن : [4]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة.}}$$

ومن الملاحظ إن قياس معدل البطالة بالطريقة السابقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. ويواجه هذا عدة مشاكل منها: يوجد عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.

3. **البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي.**

1.3 **التفسير الكلاسيكي و النيوكلاسيكي للبطالة:**

1.1.3 **تفسير الكلاسيكي للبطالة:**

تأسيسا على قانون ساي فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل وأي توازن دونه فهو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع. فلو حدثت بطالة بين العمال بمعنى عرض عمل اكبر من الطلب عليه فان علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور حيث تؤدي وجود بطالة إلى تنافس بين العمال للحصول على فرص للتوظيف مما يجعلهم يقبلون أجور اقل وهذا يعني انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومن ثمة زيادة الحافز على زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على العمال. إلى إن تخفتي البطالة ، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض.

وهذا التوازن المستقر رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور، ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور وتجنبها لتحديد مستويات الأجور، كما يجب على النقابات العالمية إلا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة.

وإن كان الكلاسيك قد استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج وبالتالي استحالة حدوث كساد وبطالة على نطاق واسع فإنهم مع ذلك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية وهي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة.

كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير إحجام الطلب والإنتاج كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور [5].

2.1.3 تفسير البطالة عند النيو كلاسيك:

يرى النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها: تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل، التجانس التام في عنصر العمل، حرية انتقال العمل و العلم التام بأحوال السوق. فضلا عن المرونة التامة للأجور فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيتضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا. لكن حتى بداية الثلاثينيات، كان هناك شعور عام بين أعلام الاقتصاديين لهذه الفترة بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد ومن ثمة تنتشر البطالة.

ولم يكن أمام الكتاب الكلاسيك المحدثين من أمثال بيجو من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور(ولأن كان من المسلم به بينهم أنه من الصعب عمليا تحقيق الخفض في الأجور بسبب معارضة النقابات العمالية) وقد يركز بيجو فعلا في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار الأمر الذي يقضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال (إذا كانت نسبة خفض الأجور كبيرة نوعا ما)،وبالتالي إلى أن يعمدوا إلى تشغيل العمال المتعطلين . وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية" أثر بيجو" نسبة إلى أفكار التي قدمها في علاج البطالة.

2.3 التفسير الكينزي للبطالة:

قدم كينز اعتراضين جوهريين على التحيل النيوكلاسيكي، الاعتراض الأول: هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية، وفي داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون

عملهم إزاء أي انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار. ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية. أما الاعتراض الثاني فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية. وتعترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة، ولكن هذا يحدث فقط، إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية. ولكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية، ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نسبة كبيرة منها، وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما. أن لم يكن بنفس النسبة، ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الحقيقي وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية. ومن ثمة الأجر الحقيقي P/W تبقى ثابتة و يصبح العامل في حالة بطالة إجبارية.[6]

اختزل كينز مشكلة البطالة وعدم استقرار الدخل إلى مشكلة العلاقة بين الادخار و الاستثمار وبما أن الاستهلاك ثابت نسبيا وميل الاستثمار غير ثابت فإن تغير الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغيير الدخل.[7]

وبذلك يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي لهذا ينادي كينز برفع مستوى الأجور حتى يمكن زيادة دخول الطبقات العامة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال مما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار نتيجة للتوسع في إنتاج سلع الاستهلاك. وفي دعوة كينز الأجزاء بالذات فانه يعارض الكلاسيك المحدثين- بيجو في مقدمتهم- الذين يؤيدون فكرة علاج البطالة عن طريق خفض الأجور النقدية وحجة كينز في ذلك إن كانت الأجور جزء من نفقة الإنتاج من وجهة نظر المنظمين، إلا أنها مع ذلك جزء من الطلب الكلي الفعال. وعلى ذلك فان خفض الأجور ينطوي على النقص في الطلب الفعال مما يؤدي إلى نقص الاستثمار وكأن تخفيض الأجور ليس وسيلة لعلاج البطالة بل هو مفتاح في زيادة حدتها.

مما سبق نجد أن كينز لم يكتف بمعارضة الكلاسيك المحدثين بدعوتهم في خفض الأجور بل أنه قدم إلى الفكر الاقتصادي أسبابا دامغة لنشوء ظاهرة البطالة المزمنة تتلخص في:

- قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي.
- تناقص ميل الاستهلاك في هذه الدول.

ويؤدي هذين العاملين إلى إمكانية ميل الطلب الكلي إلى الهبوط إلى ما دون العرض الكلي.[8]

3. 5 تفسير البطالة حسب منحنى فليبس:

ارتكز اهتمام فليبس على دراسة و تحليل سوق العمل في الاقتصاد الانجليزي من خلال دراسته للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957 حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى جمالي السكان، ومعدل التغير في اجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع فيها الأجور النقدية و العكس صحيح أو بمعنى أخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية و العكس بالعكس. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة ليست خطية بين المؤشرين وبالتالي فان منحنى فليبس يعبر عن وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة[9].

وقد ساهمت أبحاث كل من ليبسي و بول سمو يلسون و سولو بتطوير هذه الفكرة اذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة و هو ما يفسر منحنى فليبس .

الشكل 1 : منحنى فليبس

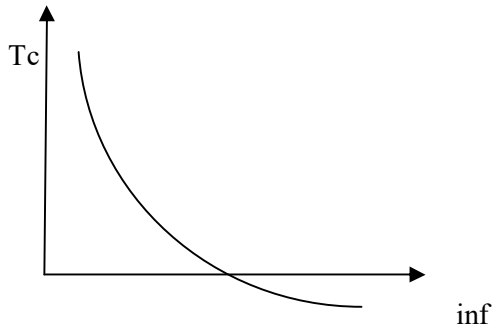

***Source**: Ahmed Zakane Analyse de l'offre d'emploi réalité et perspectives cas de l'Algérie , mémoire de magistère I,S,ECO, université d'Alger , juin 1992, p37.*

ومن خلال تحليل فليبس يمكن خفض معدل البطالة على ان يكون ثمن ذلك قبول معدل تضخم أعلى .

ولكن مع بداية لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة الشيء الذي تسبب في انتقادات لاذعة لهذا المنحنى و قصور ه على تفسير تزامن البطالة و التضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي.

4. أنواع البطالة:

هناك أنواع عديدة ومختلفة للبطالة و يرجع ذلك إلى اختلاف سبب كل منها ، وعلى ذلك يمكن القول إن وسائل علاج كل منها تختلف أيضا باختلاف أنواعها. وبصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الاختيارية والإجبارية مع التعرض لتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منها.

1.4 البطالة الاختيارية:

وهي تعني وجود عدد من الإفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد. معني هذا انه تتوافر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لان مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها [10].

1.1.4 البطالة الاحتكاكية:

هي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب ترك العمل و الانتقال للبحث عن وظائف النسب و الأفضل . وينشا هذا النوع عند ترك بعض العمال وظائفهم من اجل البحث عن عمل انسب و أفضل أما للحصول على مؤهل أعلى أو خبر أكثر أو بهدف الانتقال من منطقة جغرافية و البحث عن عمل في منطقة جغرافية أخرى[11]، ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل منها: مستوى الأجر النقدي، مستوى الأجر العيني، درجة الاستقرار في هذه الوظيفة، النقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهم أو النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذوى المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم و تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة والمرغوب فيها [12].

2.1.4 البطالة الموسمية:

وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية.[(13)] وبعبارة أخرى هي حالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيان عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية.[14]

3.1 .4 البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على إنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفيصل بين الأمرين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى. أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث نجد شريحة من الموظفين أن امكانتهم ومؤهلاته لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.[15]

ومما سبق نجد انه هناك عدة أسباب للبطالة ونلخصها في النقاط الآتية:[6]

- التغيرات في الطلب والأذواق؛
- التغير في التركيب العمري لقوة العمل؛
- صعوبات التنقل الجغرافي الداخلي؛
- التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم بسرعة تساعد أيضا على نمو هته البطالة - ففي الدول المتقدمة تستطيع ان تقضي على هذه البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة التأهيل وتدريب العمال المستغنى عنهم للالتحاق مرة أخرى بالعمل، إما الدول النامية فنجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات لهذا ينادي بعض الاقتصاديين إلى إدراج هذه البطالة في الدول النامية تحت البطالة الإجبارية وليست الاختيارية .

2.4 البطالة الإجبارية:

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج.[17]

كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عدم قدرة(أو كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة، وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض.[18] ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية ما يلي:

1.2.4 البطالة الدورية:

وهي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي، ينخفض الناتج القومي، وهو يعني تعطيل جزء من قوة العمل، إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة النمو والازدهار، وبالتالي فان نسبة البطالة سوف تنخفض والمتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة أخرى.[19]

3.4 أنواع أخرى : هناك عدة أنواع أخرى من البطالة نذكر منها:

1.3.4 البطالة المقنعة: تعرف على أنها حالة يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى صفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال فإنهم سوف يكونون في حالة بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي، بل على العكس من ذلك فان الاستغناء عنهم سوف يؤدي لزيادة الناتج الكلي.[20]

◆ وتستطيع تعريفها أيضا على أنها التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر.[21]

◆ ويتم التفريق بين البطالة المقنعة وجميع الأنواع السابق ذكرها أن هذه الأخيرة تأثيرها واضح ويمكن قياسها واكتشافها، أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها واكتشافها، وذلك أن القوة المعطلة تحسب مع القوة العاملة بينما في الحقيقة تعتبر معطلة والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جدا. وتظهر هذه البطالة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية.[22]

2.3.4 البطالة السلوكية:

وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع . وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة ... للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

3.3.4 البطالة الوافدة:

وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.[23]

ثانيا. واقع البطالة في الجزائر:

تكمن خطورة البطالة في أثارها السلبية على الناتج القومي في إهدار جزء من رأس المال البشري بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية وحتى نتمكن من فهم واقع البطالة يجب أولا الإدراك التام بكل ما يخص هذه الفئة من المجتمع.

1. توزيع البطالين في الجزائر حسب فئات العمر:

تنتشر البطالة في الجزائر بين أوساط الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة. حيث تصدر الشباب الذين يتراوح عمرهم من 20 – 25 المرتبة الأولى بنسب تتراوح من 29 ٪ إلى 34 ٪ من إجمالي العاطلين، و يقدم الشكل الموالي تطور نسب البطالين في الجزائر حسب فئات العمر.

الشكل 1 : نسب البطالة في الجزائر حسب فئات العمر

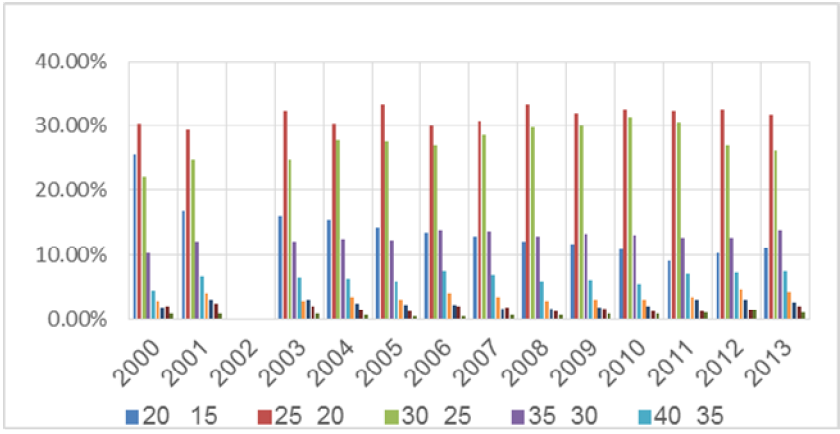

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الملحق(1)

و يرجع السبب في ذلك لكون هذه الفئة تظم الوافدين الجدد لسوق العمل و ذلك بعد إحالتهم من طرف المنظومة التعليمية و التي أصبحت مخرجاتها لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل سواء خريجي الجامعات أو التكوين المهني أو الشباب الذي أتم الخدمة الوطنية. و ما تجدر الإشارة إليه هو انه بطالة حملة الشهادات شهدت تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة. كما يوضح الجدول الموالي:

جدول 1 : معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات العليا

السنة	2001	2004	2008	2011	2012	2014
النسبة	9.19	11.39	19.79	23.1	15.2	16

Source:*worledbank.org*

و يرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر منها :

- يعتبر خريجي الجامعات و المعاهد و مراكز التكوين المتقدمين لسوق العمل لأول مرة، و هم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، إلا أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الأفراد المؤهلين و ذوي خبرة مهنية. و هذا ما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين. ويبين الشكل الموالي تطور نسب البطالين بين الشباب حاملين الشهادات العليا :
- التقويم الخاطئ لمتطلبات السوق من الأيدي العاملة حيث أصبح الاعتماد في مخرجات التعليم على الجانب الكمي بدلا من الجانب النوعي. و بالعموم البطالة في الجزائر تمس بالدرجة الأولى مختلف فئات الشباب (20 – 25، 25 – 30، 30 – 35).

إن وجود البطالة في أي مجتمع يعتبر مشكلة و إذا كانت بين الشباب فالمشكلة أعظم و لا نبالغ إن قلنا أن بطالة الشباب كداء يصيب و يعرقل كل الجهود التنموية الاجتماعية منها و الاقتصادية.[24] لذلك انتشار البطالة

بين الشباب يعتبر من بين أهم نقاط ضعف السياسة المنتهجة، لأن هذه الفئة تعتبر طاقة اقتصادية وإنتاجية هائلة أذا أحسن استغلالها.

2. توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية:

يهدف هذا التصنيف لمعرفة أي مناطق الوطن تنتشر بها البطالة بشكل اكبر فهل هي تنشر بنسب أعلى في الريف أو الحصر و سنقسم القوة العاملة غير الشغيلة حسب المنطقة الجغرافية إلى مناطق حضر و أخرى ريفية.

الشكل 2: نسب البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية

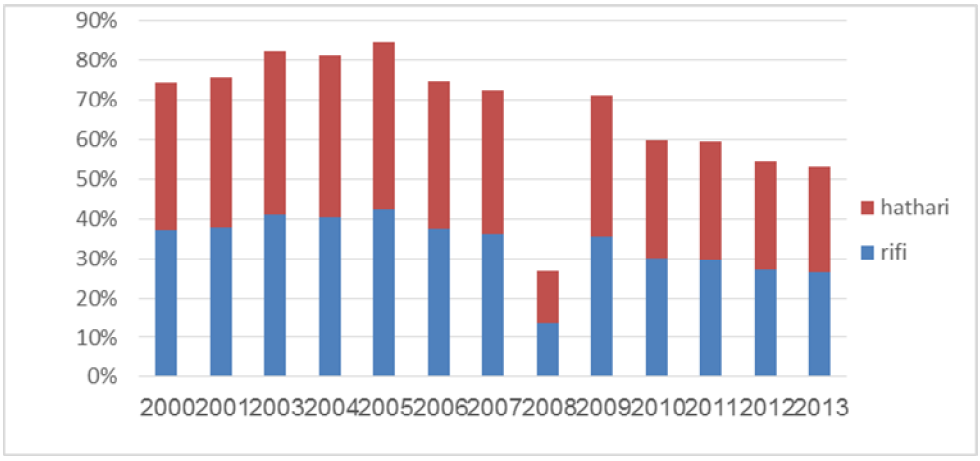

المصدر : من من إعداد الباحثين ارتكازا على: الديوان الوطني لإحصائيات، **حوصلة إحصائية من 1962- 2011، جوان 2013** .

من خلال شكل أعلاه يمكن ملاحظة الفوارق في أعداد و نسب البطالة بين سكان الحضر و الريف حيث تراوحت البطالة في المناطق الحضرية خلال فترة الدراسة بين 57 ٪ إلى 86 ٪ من إجمالي العاطلين مقابل نسب أقل في الريف تراوحت من 43 ٪ إلى 14 ٪ من إجمالي العاطلين.

ويمكن إرجاع ارتفاع البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، إلى ارتفاع عدد السكان الحصر عن عدد سكان الريف فارتفاع عدد سكان منطقة ما ترتفع معها معدلات البطالة بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية في التسعينات و ما ترتب عنها من تسريح جماعي لعمال المؤسسات الكبيرة علما أن كل المنشآت الصناعية التي تم حلها أو خصخصتها تقع في المناطق الحضرية و لقد كان لهذه الإجراءات آثار بعيدة المدى على سوق العمل الجزائري. و هذا بالإضافة إلى ظاهرة النزوح الريفي قصد البحث عن وظائف أكثر تناسبا مع متطلبات بعض سكان الريف.

وحتى نتمكن من معرفة حدة البطالة في الوسطين نحسب نسبة البطالة كنسبة من قوة العمل الخاصة بكل وسط بدلا من نسبة البطالة من إجمالي قوة العمل المتعطلة في الوسطين معا.

الشكل 3: تطور نسبة البطالة تبعا لقوة العمل في كل وسط.

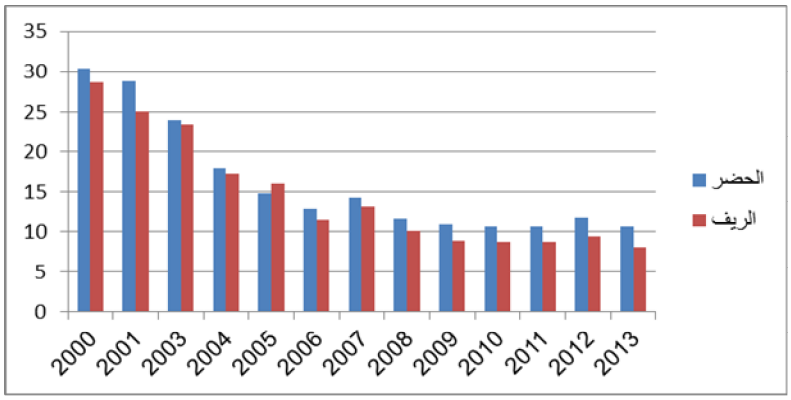

المصدر : من إعداد الباحثين ارتكازا على: الديوان الوطني لإحصائيات، **حوصلة إحصائية من 1962- 2011، جوان 2013** .

يبين الشكل أعلاه عدم وجود اختلاف أو تباعد كبير بين البطالة في الحضر و الريف حيث تراوحت البطالة في الحضر خلال فترة الدراسة من 30,49 ٪ إلى 10,64 ٪ من إجمالي القوة العاملة في الحضر بينما تراوحت من 28,71 ٪ إلى 8,08 ٪ من إجمالي القوة العاملة في الريف و هذا ما يبين تقارب نسب البطالة بين الحضر و الريف و هذا ما يجعلنا نستعجب من إصدار البنك الدولي وثيقة معنونة بـ " قرض من البنك الدولي لمكافحة الفقر في المناطق الريفية الجزائرية من خلال خلق فرص عمل" بتاريخ 23 افريل 2003. و كان مضمونها كما يلي : [25]

"وافق البنك الدولي اليوم على قرض بمبلغ 95 مليون دولار أمريكي لحكومة الجزائر، من اجل تهيئة فرص العمل في المناطق الجبلية الريفية التي سكانها من ذوي الدخل المنخفض في شمال غرب و شمال وسط الجزائر. و يسعى المشروع لرفع مستويات معيشة الفقراء في المناطق الريفية الجزائرية، و زيادة العمالة و دخل المزارعين. و أنه كشفت دراسة عن أن نسبة الفقر. و البطالة مرتفعة في المناطق الريفية الجزائرية عما هي في مناطق الجزائر الأخرى، و أنها استندت إلى بيانات عام 1995، من أن نسبة 70 ٪ من الفقراء الجزائريين يعيشون في مناطق ريفية. و أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر و البطالة".

وفي وثيقة أخرى صدرت بتاريخ جوان 2003 بعنوان " خطة جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات" ورد فيها : أن الفقر الذي يعتبر ظاهرة سائدة في المناطق الريفية و وثيقة الصلة بالبطالة يؤدي إلى مفاقمة التحديات الإنمائية التي تواجهها الجزائر كما أن الافتقار إلى الفرص و التمكين من أسباب القوة و القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية أدى إلى المزيد من تفاقم الفقر. [26]

3.توزيع البطالين حسب الجنس :

الشكل 4: توزيع البطالين حسب الجنس

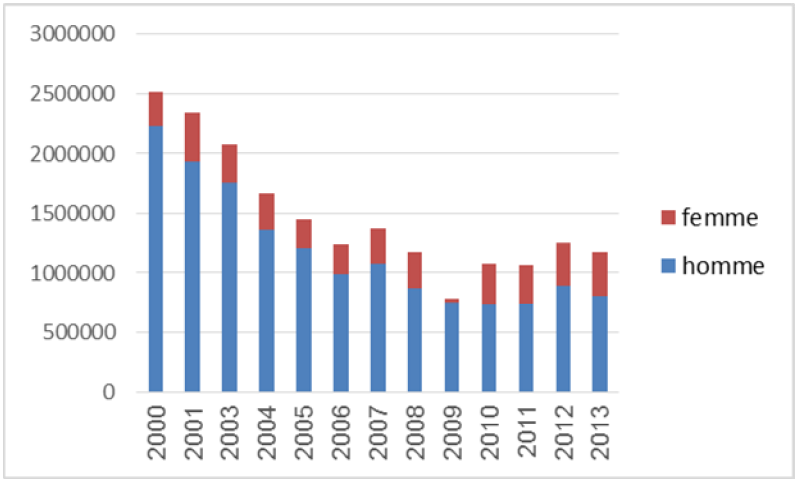

المصدر : من إعداد الباحثين ارتكازا على: الديوان الوطني لإحصائيات، **حوصلة إحصائية من 1962- 2011، جوان 2013** .

يوضح الشكل أعلاه تفشي البطالة في أوساط الذكور أكثر من الإناث حيث أن حصة الإناث من البطالة يتراوح بين السدس والربع تقريبا. و يرجع هذا الفرق الكبير من نسبتي البطالة لذكور و الإناث إلى اختلاف حجم قوة العمل بين الجنسين من جهة و حجم قوة العمل المشتغلة بين الجنسين من جهة أخرى.

و تجدر الإشارة أيضا إلى أن البطالة في صفوف الذكور تراجعت على العموم من 2225145 بطال سنة 2000 إلى 859000 بطال سنة 2014 أي انتقال البطالة بين الذكور من 88,62 ٪ إلى 70,75 ٪ من إجمالي البطالة. و في المقابل ارتفاع عدد البطالة بين الإناث حيث ارتفعت من 285718 بطالة سنة 2000 إلى 355000 بطالة سنة 2014 أي ارتفعت نسب البطالة عند النساء من 11,38 ٪ إلى 29,25 ٪ من إجمالي البطالة. و هذا يعني انخفاض نسب البطالة في صفوف الذكور على حساب نسب الإناث. و يرجع ذلك إلى الاختلاف الموجود بين الفئتين فيما يخص إعداد الفئة النشطة للجنسين. ضف إلى ذلك فإن استراتيجية إنشاء مؤسسات مصغرة، (صغيرة و متوسطة) شجعت العديد من الشباب حاملي بعض الشهادات المتعلقة بالحرف كالنجارة، الحدادة، البناء، الخزف... إلخ على فتح منشئات امتصت أعداد كبيرة من البطالين من جانب الذكور. و ما تجدر الإشارة إليه أيضا إلى أن نسبة بطالة الذكور و الإناث في الحضر اكبر منها في الريف.

وعموما فإن التعطل الذي يسود الريف بين الإناث و الذكور يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام : [27]

- قسم متعطل تعطلا موسميا، نظرا لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الأمطار المتساقطة مع قلة الاعتماد على السقي.

قسم متعطل تعطلا سافرا و كاملا (ظاهرا و بارزا)

- قسم متعطل تعطلا مقنعا ، كان من المفروض تشغيله خارج قطاع الزراعة

أما التعطل الذي يسود القوى العاملة في المدن يمكن تقسيمه إلى أقسام عدة أهمها : [28]

- قسم متعطل تعطلا سافرا و كاملا.
- قسم متعطل تعطلا مقنعا (خفيا).
- قسم متعطل تعطلا هيكليا.

ثالثا. تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر :

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي لها علاقة بالتشغيل في ظل التحولات الاقتصادية و السياسية التي شهدتها الجزائر منذ 1980 إلى غاية 2014 .

1. تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري :

لقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر عدة مراحل كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل 5 : تطور معدلات التضخم في الجزائر

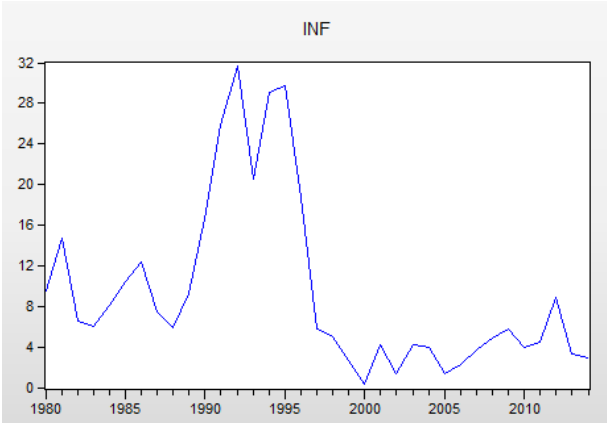

المصدر : من إعداد الباحثين ارتكازا على الملحق رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معدل التضخم شهد ارتفاعا كبيرا منذ بداية التسعينيات حيث بلغ أقصاه سنة 1992 بـ 31.7 ٪ و يرجع السبب في ذلك إلى سياسة تحرير الأسعار المطبقة في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .و منذ أواخر التسعينات شهدت معدلات التضخم استقرار ملحوظا إلى غاية سنة 2011 ليعاود الارتفاع في سنة 2012 ليصل إلى 8.9 ٪ .

ويعود هذا الارتفاع حسب كثير من الخبراء إلى الزيادات الأخيرة في الأجور و التي تضغط في نفس الوقت على حجم التكاليف في العملية الإنتاجية من جهة و على الطلب على السلع و الخدمات من جهة أخرى . أيضا عرفت قيمة العملة الجزائرية في السنوات الأخيرة تراجعا أمام الدولار الأمريكي في محيط يشهد زيادة و ارتفاع في

أسعار المواد المستوردة و خاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع، ممّا يرفع أسعارها بالدينار داخليا فينتج عنه زيادة في التضخم. و منه فإن التضخم لا يفسر فقط نقديا بل أيضا هو مرتبط بالدائرة الحقيقية للاقتصاد الجزائري[29]

2. تطور حجم الاستثمارات في الجزائر :

يعتبر الاستثمار من أهم أدوات السياسة المالية حيث يؤدي زيادة حجم الاستثمارات المنتجة إلى الوصول إلى مسار امثل للنمو و التنمية و الرفع من معدلات التشغيل و يوضح الشكل الموالي حجم الاستثمارات في الجزائر للفترة الممتدة 1980 إلى غاية 2014 :

الشكل 6: تطور حجم الاستثمارات في الجزائر

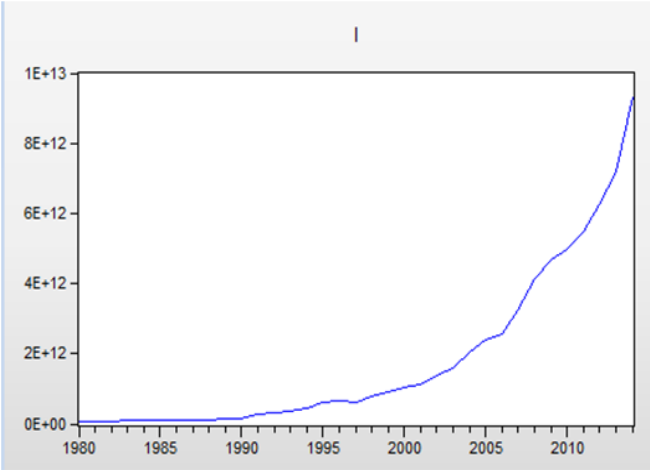

المصدر: من اعداد الباحثين ارتكازا على (*www. worledbank.org*)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن الاستثمارات شهدت نموا محتشما طيلة عشرية الثمانينات رغم سعي الحكومة في ذلك الوقت إلى تقوية الاستثمارات في البنية التحتية لقطاعي الصناعة و الزراعة وهو ما انعكس إيجابا على سوق العمل آنذاك.

ومنذ بداية التسعينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه و الصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق حيث شهدت الاستثمارات نموا ملحوظا لكن بوتيرة متذبذبة نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح و تذبذب أسعار البترول من جهة أخرى و لقد تركزت اغلب الاستثمارات في هذه المرحلة على مشاريع ثانوية حيث أغلب الأموال الموجهة للاستثمار استحوذ عليها قطاع المحروقات الذي يمتاز بكثافة رأس المال وكان هذا على حساب المشاريع القاعدية أو الإنتاجية .

أما خلال العشرية الأخيرة شهدت الاستثمارات نموا سريعا و يرجع ذلك للوفرة المالية لهذه الفترة بسبب تحسن أسعار البترول في السوق العالمية و هذا ما حفز الحكومة على تبني برامج الإنعاش الاقتصادي.

3. اتجاهات أسعار البترول :

يرتكز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصفة أساسية حيث يستحوذ هذا الأخير على 98 ٪ من إجمالي الصادرات ويكشف لنا هذا الاعتماد الشبه الكلي على عائدات المحروقات في تبادلها التجاري مع البلدان الأجنبية و يوضح الشكل الموالي أسعار البترول للفترة 1980 إلى غاية 2014.

الشكل 7: تطور أسعار البترول

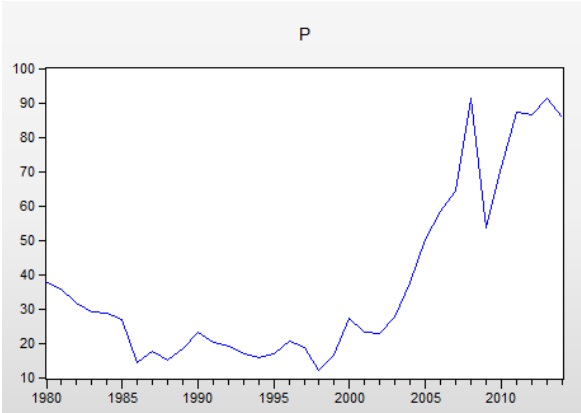

المصدر: من اعداد الباحثين ارتكازا على (*www. worledbank.org*)

من خلال الشكل السابق يتضح لنا مدى تذبذب أسعار البترول طيلة فترة الدراسة فلقد هوى السعر من 37$ سنة 1980 إلى 14$ سنة 1986 و قد صاحب هذا الانخفاض تراجع صرف الدولار أمام العملات الرئيسية لهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري آنذاك [30]. ليشهد بعد ذلك ارتفاعا طفيفا سنة 1990 بـ 23 $ ويعاود الانخفاض ليصل إلى 12$ سنة 1998 .

أما في السنوات الأخيرة عرفت أسعار البترول تحسنا ملحوظا و هذا ما انعكس إيجابا على الميزانية العامة لدولة مما شجع الحكومة على استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

4. تطور سعر الصرف:

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من اجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم النمو و الحد من اختلال توازنه كما يعتبر سعر الصرف من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة طردية بينهما أي أن انخفاض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوضح الشكل الموالي تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى غاية 2014.

الشكل 8: تطور أسعار الصرف في الجزائر

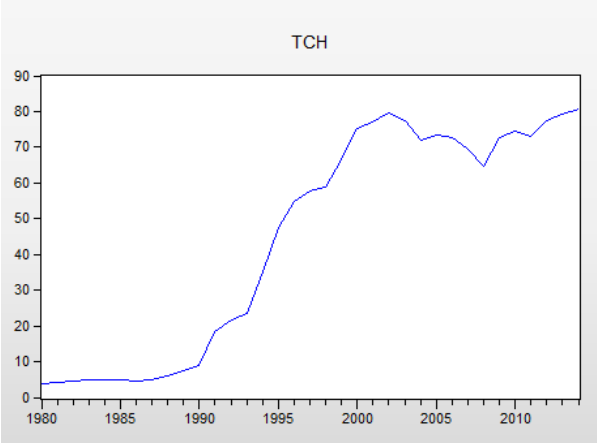

المصدر: من اعداد الباحثين ارتكازا على (*www. worledbank.org*)

يتضح من خلال الشكل أعلاه استقرار سعر الصرف طيلة عشرية الثمانينات ويرجع السبب في ذلك : [31]

- إلى أن الاقتصاد الوطني آنذاك كان اقتصاد مخطط وبالتالي سعر الصرف تحدده السلطات وليس عوامل العرض و الطلب
- استراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته أقل تكلفة .

ومنذ بداية التسعينات شهد سعر الصرف ارتفاعا ملحوظا بسبب تقليص الرقابة على الصرف و عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار بسبب تذبذب أسعار البترول و ارتفاع المديونية الخارجية .

وما يمكن استخلاصه أن سعر صرف الدينار وسياسته مرّ بمرحلتين أساسيتين: [32]

مرحلة أولى : تميزت برقابة آلية للصرف تتحدد فيها قيمة الدينار إداريا، وكذلك توزيع العملات لأجنبية على المتعاملين الاقتصاديين، مما أعطى عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية وبعيدة عن الواقع الاقتصادي.

مرحلة ثانية: اتسمت بقابلية للتحويل محدودة كنتيجة للمرونة في تحديد سعر صرف الدينار، الذي تميز بعدم الاستقرار و عرف تخفيضات كبيرة. أهمها تم في سنتي 1991 و 1994 في إطار سياسة التعديل الهيكلي. وقد كانت ضرورية في تلك الظروف لتحسين الاقتصاد الجزائري عامة و القطاع الخارجي بصفة خاصة

رابعا. الدراسة التطبيقية:

سنقوم من خلال هذه الدراسة التطبيقية باختبار أهم فرضيات الدراسة و التحقق من مدى مطابقتها مع واقع الاقتصاد الجزائري. و هذا من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لمعدلات البطالة مستعينين بالتحليل الفكر الاقتصادي و واقع الاقتصاد الجزائري لتحديد متغيرات النموذج .و يعتبر تحديد متغيرات الدراسة أهم مرحلة في

بناء أي النموذج قياسي لان الاختيار الأمثل للمتغيرات يعطينا نموذجا جيد و يضمن لنا ذلك تطابق نتائجه مع الواقع الاقتصادي.

و بالرجوع لتفسير الفكر الاقتصادي بالنظر للواقع الاقتصادي الجزائري للبطالة ارتأينا إدراج المتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة:

- الاستثمارات (انطلاقا من التحليل الكينزي يعتبر ارتفاع معدلات البطالة سببه الرئيسي انخفاض مستويات الاستثمار)
- سعر الصرف الحقيقي نظرا لدور الهام الذي يلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي
- معدلات التضخم (انطلاقا من تحليل فليبس للعلاقة بين معدلات التضخم و البطالة).
- نعلم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترول بالدرجة الأولى قمنا بإدراج أسعار البترول.

وبعد تحديد متغيرات الدراسة نقوم بتقدير معادلة خط الانحدار لمعدل البطالة كما يلي :

$$Tc = c(1) + c(2) * \mathrm{I} + \mathrm{c}(3) * \mathrm{p} + \mathrm{c}(4) * \mathrm{Inf} + \mathrm{c}(5) * \mathrm{Tch}$$

حيث: Tc: معدل البطالة؛ I :الاستثمار؛ p : أسعار البترول؛ inf: التضخم ؛ Tch: سعر الصرف الحقيقي.

ومن أجل تصحيح عدم التجانس بين المتغيرات أدخلنا اللوغاريتم على كل متغيرات الدراسة لتصبح المعادلة كما يلي:

$$LTc = c(1) + c(2) * \mathrm{LI} + \mathrm{c}(3) * \mathrm{Lp} + \mathrm{c}(4) * \mathrm{LInf} + \mathrm{c}(5) * \mathrm{LTch}$$

2.تقدير النموذج الخطي المتعدد:

و بالاستعانة ببرنامج Eviews8 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول 1: تقدير النموذج

Dependent Variable: LTC
Method: Least Squares
Date: 04/28/16 Time: 17:15
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.00116	2.028301	5.913835	0.0000
LI	0.370091	0.099504	3.718012	0.0008
LP	-0.278478	0.108719	-2.561858	0.0173
LINF	-0.019094	0.033356	-0.572234	0.5714
LTCH	0.584088	0.100229	5.212379	0.0000

R-squared	0.862862	Mean dependentvar	2.819033
Adjusted R-squared	0.844577	S.D. dependentvar	0.409882
S.E. of regression	0.161694	Akaike info criterion	-0.676990
Sum squared resid	0.758383	Schwarz criterion	-0.453998
Log likelihood	16.82868	Hannan-Quinn criter.	-0.599190
F-statistic	47.18962	Durbin-Watson stat	1.303850
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

1.2 التحليل الإحصائي لنموذج المقدر :

يعتبر النموذج ككل مقبول إحصائيا لأن $F_c > F_t$ عند مستوى معنوية 5٪، كما أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية حيث بلغ معامل التحديد 0.8445 أي أن معدل البطالة يفسر بنسبة 84.45% بواسطة المغيرات المستقلة ونسبة 15.55 ٪ تفسر بواسطة متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

تعتبر المعلمات المقدرة في النموذج معنوية عند مستوى 5٪ لان $t_c > t_T$، باستثناء معلمة التضخم فهي غير معنوية.

اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: من خلال إجراء اختبار داربين واتسون نجد أن هناك حالة شك في وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لان قيمة Dw تقع بين d_L و d_U.لهذا قمنا بتقدير معامل الارتباط الذاتي للأخطاء p كما هو موضح في الشكل أدناه:

الجدول 3: تقدير معامل الارتباط الذاتي بين الاخطاء

Dependent Variable: –
Method: Least Squares
Date: 04/28/16 Time: 16:58
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	0.348328	0.164691	2.115174	0.0427

R-squared	0.117561	Mean dependent var	0.000759
Adjusted R-squared	0.117561	S.D. dependent var	0.154907
S.E. of regression	0.144672	Akaike info criterion	-0.999725
Sum squared resid	0.690850	Schwarz criterion	0.954932
Log likelihood	17.99522	Hannan-Quinn criter.	-0.984116
Durbin-Watson stat	1.848485		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء له معنوية إحصائية لان $t_c > t_T$ ويؤكد لنا هذا وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ويضعف هذا من مقدرة هذا النموذج على تفسير العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، لأنه من بين الفرضيات الأساسية لهذه النماذج هي أن سلسلة الأخطاء تتبع توزيع طبيعي أي أن الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم وهذا ما يتنافى ويتناقض مع نتائج التقدير،[33] وعلى هذا الأساس سوف نلجأ إلى طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية هي أكثر فعالية في التعامل مع مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة و باقي متغيرات النموذج.

3.تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي var :

1.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

للحكم على استقرارية السلاسل نعتمد على اختبار فليبس و بيرون بدرجة تأخير $l = 4\left(\frac{35}{100}\right)^{\frac{2}{9}} \approx 3$

الجدول 4: نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

		LTc	LI	Linf	Lp	LTch	القيم الحرجة
السلسلة الأصلية	(1)	-0.339	586.	-1.16	0.58	1.52	-1.951
	(2)	-1.18	0.49	-2,41	-0.44	-1.47	-2.951
	(3)	-1.26	-2.48	-2.98	-1.96	-0.68	-3.54
سلسلة الفروق الأولى	(1)	-5.02	-1.82	-8.35	-6.23	-3.06	-1.95
	(2)	-4.95	-4	-8.27	-6.23	-3.7	-2.95
	(3)	-5.13	-4.01	-8.13	-6.99	-3.91	-3.55
سلسلة الفروق الثانية	(1)	-	-7.75	-	-	-	-1.95
	(2)	-	-7.6	-	-	-	-2.95
	(3)	-	-7.43	-	-	-	-3.55
القرار		LTc(I)	LI(II)	Linf(I)	Lp(I)	LTch(I)	عند 5٪

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل من سلسلة LTc, LTch, Linf, Lp مستقرة من الدرجة الأولى وسلسلة LI مستقرة من الدرجة الثانية .

2.3 تقدير النموذج:

سنعتمد لتقدير شعاع الانحدار الذاتي var لمعدل البطالة طريقة المربعات الصغرى و هذا لكونها الطريقة الأحسن و الأسهل لتقدير.

1.2.3 تحديد درجات التأخير في النموذج VAR :

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي Var ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج ويتم ذلك بالاعتماد على معياري Akaike وSchwarz حيث تحدد درجة التأخر P التي تحقق اقل قيمة للمعياريين السابقين، وتعرض النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 5: تحديد درجات التأخر في نموذج var

درجة التأخير	1	2	3
Akaike	-1.844*	1.30-	-1.45
Schwarz	-0.497*	1.18	2.2

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews8

من خلال الجدول نجد أن اصغر قيمة لمعيار Aic و Sc تقابل درجة التأخير الأولى أي P= 1

2.2.3 تقدير أشعة الانحدار الذاتي Var:

بعد تحديد درجة التأخر نقوم بتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var(1) .

◆ شعاع معدل البطالة :

$$LTc = 3.29 + 0.45 * LTc(-1) - 0.03 * LI(-1) - 0.34 * Lp(-1) + 0.02 * Linf(-1) + 0.11 * LTch(-1)$$

(0.16) (2.78) (-0.31) (-3.3) (0.78) (0.79)

$$n = 35 R^2 = 0.8973$$

$$F = 48.9285 \bar{R}^2 = 0.8789$$

◆ تشخيص شعاع معدل البطالة :

من خلال ما سبق يُمكننا إثارة مجموعة من الملاحظات والتفسيرات:

◆ يمكن القول أن النموذج ككل له معنوية إحصائية $F_c > F_t$ أي يوجد على الأقل معامل يختلف معنويا عن الصفر.

◆ كما أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة حيث بلغ معامل التحديد0.8973 ويدل هذا على أن معدل البطالة مفسر بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات بنسبة 89.73 %.

◆ عدم معنوية بعض المعاملات المقدرة و الثابت C عند مستوى معنوية 5%.

◆ منطقية إشارة الحد الثابت، لأنه حتى ولو انعدمت جميع المتغيرات المدرجة في الشعاع فإن معدل البطالة لن ينعدم لان هذا الأخير هناك عدة عوامل أخرى تؤثر فيه و غير مدرجة في النموذج.

◆ العلاقة بين معدل البطالة الحالي و قيمه السابقة مبطئة بدرجة تأخير واحدة طردي أي أن ارتفاع معدل البطالة في السنة السابقة يوحي لنا باستمرار ارتفاعها في السنة الحالية أيضا و يظهر هذا عجز السلطات في التحكم السريع لمعدلات البطالة وهذا بسبب عدم فعالية و جدوى السياسات المنتهجة.

◆ العلاقة بين معدل البطالة و حجم الاستثمار مبطئ بدرجة تأخير واحدة علاقة عكسية و يبين هذا أن زيادة حجم الاستثمارات تؤدي إلى تقليص معدل البطالة و لكن بالنظر إلى معامل الاستثمار نجده صغير جدا أي أن تأثيره سيكون ضعيف جدا .

◆ منطقية العلاقة العكسية التي تربط بين أسعار البترول المبطئ بدرجة تأخير واحدة و معدل البطالة لان الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات ولهذا كلما زادت أسعار البترول ينتج عنه رخاء و وفرة مالية ما ينعكس إيجابا على سوق العمل من خلا إنشاء مشاريع جديدة من شانها امتصاص جزء من العاطلين

◆ العلاقة بين معدل التضخم مبطئ بدرجة تأخير واحدة و معدل التضخم طردية و هذا عكس ما تنص عليه علاقة فليبس.

◆ العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي مبطئ بدرجة تأخير واحدة و معدل البطالة علاقة طردية.

3.3 ديناميكية نماذج Var :

تساعدنا دراسة ديناميكية نموذج Var على تحليل آثار السياسة الاقتصادية من خلال تحليل الصدمات العشوائية وتحليل تباين الخطأ.

1.3.3 تحليل الصدمات العشوائية:

يسمح التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، وهذا من خلال تطبيق لصدمة على معدل البطالة في الفترة الأولى بمقدار انحراف معياري مساوي إلى 0.143 نلاحظ أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها وهذا في نفس الفترة، ولكن وهناك تغير في الفترة الموالية .

أما بالنسبة للصدمة المطبقة على الاستثمار حيث قدرت قيمتها بـ 0. 114 في بداية الفترة وقد كانت استجابة لهذه الصدمة منذ بداية الفترة بالنسبة لمعدل البطالة بـ 0.00015 ثم تزداد قوة بمرور الزمن، (باقي الصدمات موضحة في الملحق)

من خلال تحليل الصدمات نلاحظ أن متغيرات النموذج تجيب وتستجيب لمختلف الصدمات المطبقة على مختلف هذه المتغيرات، وبهذا نستطيع القول أن أي تغير أو تذبذب في قيم معدل البطالة فانه يؤثر حتما على مختلف المتغيرات الأخرى . كذلك بالنسبة لأثر الصدمات على متغيرات الدراسة وأثرها على معدل البطالة.

ومن ما سبق نلاحظ جملة التداخلات بين المتغيرات وكذا تأثير والتأثر بمختلف الصدمات التي تطبق على النموذج وهذا ما يعطيها نظرة على العلاقات الموجودة بين المتغيرات ومدى تداخلها وهذا ما يميز نماذج Var عن غيرها.

2.3.3 دراسة تحليل التباين:

يقصد بتحليل التباين مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ. والنتائج الخاصة بتحليل التباين تظهر من خلال الجدول الموجود في الملحق ومن خلاله نلاحظ ما يلي :

نلاحظ أن LTc تتسبب بـ78.64% في تباين الخطأ لتنبئها و ب 0.09% في تباين خطا المتغيرة LI في حين أن هذه الأخيرة تتسبب بـ4.65 % في تباين خطأ (LTc) ومنه نستنتج أن أي صدمة تحدث على الاستثمار يكون لها اثر أكبر على مستويات معدل البطالة وذلك من اثر صدمة في معدل البطالة على الاستثمار.

كما أن LTc تتسبب بـ20.16 % في تباين الخطأ لـ Lp وهذا الأخير بدوره يتسبب بـ 4.18 %في تباين الخطأ لـ LTc كما أن LTc تتسبب بـ 0.8 % في تباين الخطأ لـ Linf وهذا الأخير بدوره يتسبب بـ 0.81% في تباين الخطأ كما نجد أيضا أن LTc تتسبب بـ : 0.28% في تباين الخطأ للمتغير LTch في حين أن هذه الأخيرة تتسبب

بـ 5.19% في تباين الخطأ لـ:LTc . ومنه نقول أن تباين الخطأ في سعر الصرف الحقيقي يكون له الأثر الأكبر على تباين معدل البطالة في حين أن هذه الأخيرة أثرها ضعيف على تباين الخطأ في سعر الصرف الحقيقي.

وفي الأخير نلخص أن جميع التغيرات المفسرة لها أثر على معدل البطالة عند حدوث الصدمات إلا أن هذا الأثر يبقى متفاوت من متغير لأخر. ومنه نستنتج مدى اثر الصدمات على أحداث تغيير في معدل البطالة الناتجة عن التغيرات المفسرة.

خلاصة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتميز الأفكار الاقتصادية المعروضة و المفسرة للبطالة بتفسيراتها المحدودة بالظرف والزمان والمكان والظاهرة في حد ذاتها وليست تفسيرات شاملة صالحة لكل زمان ومكان ولا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية ويرجع ذلك إلى الديناميكية المتسرعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار، كما أن هذه النظريات لا تعتبر العامل الديموغرافي كأحد أسباب انتشار البطالة.
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة حيث نجد نسبتها الأكبر عند الشباب الذين لم يتجاوزا الثلاثين سنة ويرجع السبب في ذلك كون المجتمع الجزائري يتميز ببنية تركيبية فتية للسكان ،وهذا لأن أعداد السكان في الفئة العمرية[15 – 59] مرتفعة مقارنة مع فئتي الاعالة [0 – 14] و[60 – فاكثر]وهذا ما ادى الى زيادة كبيرة في عرض العمل لفئة الشباب التي تضم خريجي المؤسسات التعليمية و المتقدمين لسوق العمل لأول مرة، و هم بدون تجربة أو خبرة ميدانية و هذا ما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين.
- من خلال النموذج المقدر نستنتج أن الاستثمار لم يعمل على تخفيض معدلات البطالة بالصورة المتوقعة كما ذكر كينز (لان معامل الاستثمار كان ضعيف جدا و غير معنوي) من خلال تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الإنتاجية حيث أن اغلب المناصب التي خلقت كانت تتميز بأنها مؤقت و في قطاعات غير إنتاجية وذلك لعدم مرونة القطاع الصناعي باعتباره غير كفئ و عدم مرونة أهم القطاعات المنتجة و كثيفة اليد العاملة و هذا ما يكشف المشاكل الهيكلية التي عششت في الاقتصاد. بالإضافة إلى غياب الرشادة في تسيير هذه الاستثمارات ويرجع السبب في ذلك ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار الأفراد المكلفين، هذا بالإضافة إلى غياب رقابة فعالة اتجاه المسئولين على الإدارة المالية العليا وهذا ما أدى إلى تفشي الفساد، السرقة والرشوة داخل غرف الإدارة العمومية.

الملاحق:

الملحق (1): نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/29/16 Time: 23:12
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
LTC(-1)	0.466239 (0.16347) [2.78479]	0.308033 (0.13093) [2.35284]	0.065740 (0.26291) [0.25007]	0.321605 (0.84712) [0.37964]	0.412131 (0.14348) [2.89378]
LI(-1)	-0.030427 (0.11519) [-0.31648]	1.108224 (0.09205) [12.0382]	0.365141 (0.18527) [1.97029]	-0.170006 (0.59694) [-0.28580]	0.210077 (0.10109) [2.13750]
LP(-1)	-0.347935 (0.10832) [-3.20948]	0.080387 (0.08652) [0.92952]	0.888915 (0.17420) [5.10062]	0.463184 (0.56129) [0.82529]	-0.002741 (0.09505) [-0.02884]
LINF(-1)	0.023378 (0.02850) [0.70440]	0.016742 (0.02381) [0.70305]	-0.048620 (0.04795) [-1.01442]	0.597448 (0.15443) [3.86972]	0.058278 (0.02615) [2.22843]
LTCH(-1)	0.112560 (0.14108) [0.79784]	-0.148697 (0.11274) [-1.31755]	-0.327357 (0.22690) [-1.44273]	-0.097075 (0.73109) [-0.13401]	0.693903 (0.12381) [5.60475]
C	3.284606 (2.83758) [1.16106]	-3.497827 (2.26746) [-1.54280]	-7.532602 (4.56269) [-1.65061]	3.217325 (14.7044) [0.21880]	-0.044385 (2.49012) [-0.02735]
R-squared	0.897301	0.992498	0.885443	0.514884	0.980102
Adj. R-squared	0.878992	0.991694	0.868194	0.428259	0.978334
Sum sq. resids	0.574792	0.367034	1.488774	15.45514	0.442644
S.E. equation	0.143277	0.114482	0.230432	0.742166	0.125733
F-statistic	48.98802	1238.282	49.71423	5.943022	559.1076
Log likelihood	21.11790	28.74334	4.881871	-34.81575	25.23802
Akaike AIC	-0.889283	-1.337844	0.051059	2.401105	-1.150591
Schwarz SC	-0.619931	-1.068488	0.320412	2.670462	-0.881173
Mean dependent	2.838894	27.26786	3.419095	1.636868	9.388414
S.D. dependent	0.411829	1.071727	0.629880	0.981918	1.164104

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews8

الملحق 2: جداول ومنحنيات الصدمات العشوائية وتحليل التباين

Response of LTC:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.143277	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.086455	0.005942	-0.004738	0.016932	0.009987
3	0.050334	0.007524	0.003560	0.024849	0.021852
4	0.047643	0.005118	-0.001317	0.025533	0.024617
5	0.042165	0.003038	-0.007881	0.026896	0.033217

Response of LI:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.000152	0.114482	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.006941	0.119354	0.018059	0.009881	-0.013180
3	0.028802	0.122858	0.009582	0.012977	0.023205
4	0.060272	0.125584	-0.002305	0.014775	-0.029366
5	0.082637	0.127640	-0.010921	0.016432	-0.032575

Response of LP:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	-0.040119	0.012265	0.225010	0.000000	0.000000
2	-0.030908	0.011930	0.147483	-0.026130	-0.026946
3	-0.029707	0.014663	0.096412	-0.051313	-0.041008
4	-0.029138	0.019250	0.068798	-0.055327	-0.044593
5	-0.028469	0.024269	0.055414	-0.054943	-0.044847

Response of LINF:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.054820	0.218548	0.204886	0.677138	0.000000
2	0.054191	0.108521	-0.018821	0.403845	-0.008593
3	0.031766	0.042356	0.027475	0.223080	-0.018929
4	0.005668	0.003589	0.033171	0.113103	-0.023162
5	-0.016675	-0.018547	0.032037	0.047771	-0.029807

Response of LTCH:

Period	LTC	LI	LP	LINF	LTCH
1	0.028665	0.082284	-0.015320	0.009798	0.088730
2	0.022722	0.094595	-0.023187	0.046251	0.061570
3	0.104516	0.100139	-0.048871	0.064884	0.043595
4	0.110068	0.101619	-0.069344	0.075304	0.033298
5	0.109963	0.100339	-0.080899	0.081174	0.027786

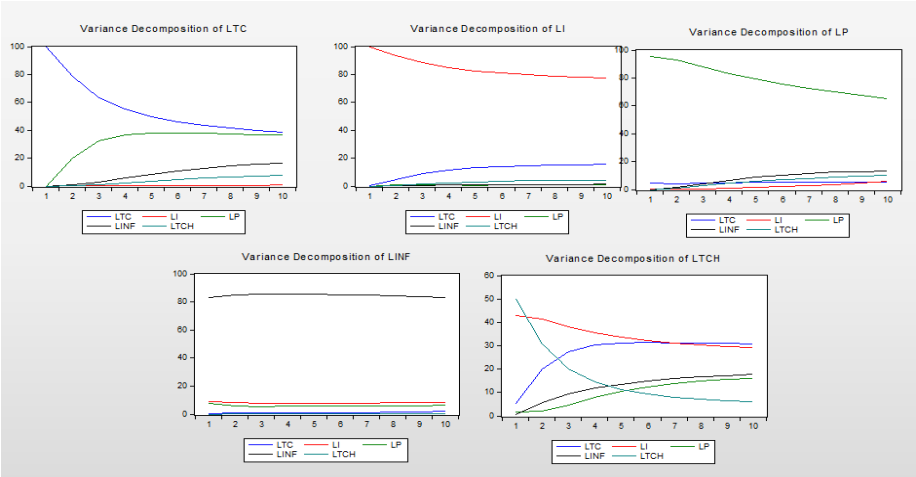

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews8

المراجع و الاحالات:

1 . هيثم الزغبي، **أسس ومبادئ الاقتصاد**، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع عمان، الاردن، الطبعة الأولى 2000، ص 145

2 . ب.برينية وا.سيمون. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، طبعة 1989، ص311.

3. L office national des statistique, l emploi et le chômage ,données statistiques , n 226 éditions ONS ALGERIE,1995,p 8

4. هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص145.

5. رمزي زكي:**الاقتصاد السياسي للبطالة**، (دار النشر مطابع الرسالة، الكويت)، ص 194.

6.حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزء 2، ص 858.

8. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 859

9. دانيال ارنولد ترجمة عبد الأمير شمس الدين تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، ص 225.

10. احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية لنشر، طبعة 2004، ص 259

11.هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره ،ص 147

12.احمد فوزي أبو السعود ،**مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية نمصر طبعة 2004، ص 221.

13.احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2002، ص 301.

14.هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

15. خالد واصف الوزاني و احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ،دار وائل للنشر عمان الأردن، الطبعة الثالثة 2000، ص 264

16. احمد فوزي أبو السعود ، مرجع سبق ذكره، ص222.

17. احمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 262.

18. فلة عاشور: **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل**.، مذكرة تخرج لشهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص نقود وبنوك دفعة 2003،ص21.

19.هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص148.

20. احمد فوزي أبو السعود : مرجع سبق ذكره، ص223.

21. خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

22. هيثم الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

23. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

24. لحسن دردوري و بن عامر نبيل، **تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة لمسيلة - الجزائر 15- 16 نوفمبر 2011،ص9.

25 . Banque d'Algérie rapport 2005, ***EVOLUTION Economique et MONETAIRE EN ALGERIE****, 16 Avril 2005 p 51*

26.Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique , ***Quelques AGREGATS SUR L'ENSENIGNEMENT SUPERIEUR ET LA RECHERCHE SCIENTEFIQUE*** *, Février 2006*

27. محمد حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 283.

28 .نفس المرجع والصفحة.

29. عبد الخالق التوهامي، مخاطر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات، ، 2013-04-25 الرباط، المملكة المغربية

30.Abdelatif ben achanhou "La fabrication de l'Algérie "Alpha design ,p59

31. بن قدور علي "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر "اطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة تلمسان الجزائر، ص 136.

32. الزهرة بن بريكة دراسة اقتصادية وقياسية لاهم محددات سعر الصرف - دراسة حالة الجزائر 1992/ 2006

33. أحمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة– دراسة قياسية لحالة الجزائر –(1973 – 2008)**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة، يومي15- 16 نوفمبر 2011، ص9.